7 April 2004
Arabic
Original: English

حلقة العمل الدولية المعنية بالتقييم العالمي للبيئة البحرية

عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية*

مشروع وثيقة أعدها فريق الخبراء

معلومات أساسية

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اتفقت الدول في الفقرة ٣٦ (ب) من خطة تنفيذ جوهانسبرغ على ''القيام بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة''. ووفقا للقرار ١٤١/٥٧، قررت الجمعية العامة تأييد الفقرة ٣٦ (ب) من خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد مقترحات بشأن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة بالاستفادة، في جملة أمور، من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بمقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١، مع مراعاة الاستعراض الذي أنجزه مؤخرا فريق الخبراء المشترك

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد النهائي المحدد لها لكي تتضمن المساهمات الواردة من فريق الخبراء.

المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وتقديم هذه المقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماع حكومي دولي. ووفقا لهذا الطلب، أعدت الأمانة العامة تقريرا عن الطرائق اللازمة لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، يتركز على الخطوات التي يتعين القيام بها لإنشاء عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية (A/58/423). وفي الفقرة ٦٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام عقد اجتماع لفريق خبراء لا يزيد عدد المشاركين فيه عن أربعة وعشرين مشاركا، ويتألف من ممثلين للدول من جميع المجموعات الإقليمية وممثلين للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، من بينهم العلماء ومقررو السياسات، لكي يعد، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بخبير استشاري، مشروع وثيقة تشمل تفاصيل عن نطاق العملية المنتظمة وإطارها العام ومخططها، واستعراض الأقران، والأمانة، وبناء القدرات والتمويل. وعملا بالفقرة ٦٤ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨، عقد فريق الخبراء في نيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وتألف من ممثلين للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم العلماء وواضعو السياسات (للاطلاع على قائمة المشتركين انظر المرفق الثاني). ورأس الفريق ديفيد بوغ من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويشكل مشروع الوثيقة هذا نتيجة المناقشات التي أجراها فريق الخبراء استنادا إلى العمل الذي أنجزه اثنان من الخبراء الاستشاريين. ويُقدم مشروع الوثيقة إلى الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، التي تُعقد إلى جانب عملية التشاور، في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيويورك، للنظر فيه واستعراضه عملا بالفقرة ٦٤ (ب) من القرار ٢٤٠/٥٨.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الأهداف والنطاق	١-٥	٦
ألف - مقدمة	١-٣	٦
باء - الأهداف	٤	٧
جيم - النطاق	٥	٧
ثانيا - الإطار والعملية	٦-٣٩	٨
ألف - مرحلة بدء تقييم حالة البيئة البحرية	٧-٢٠	٨
١ - تقييم التقييمات	٨-١١	٩
٢ - تحديد المناطق التي يجري فيها التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية	١٢-١٤	١٠
٣ - بناء القدرات	١٥	١١
٤ - التقييمات الموضوعية	١٦	١٢
٥ - تحليل السيناريو	١٧-٢٠	١٢
باء - العملية المنتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية	٢١-٣٩	١٣
١ - تواتر الدورات	٢١	١٣
٢ - إطار العمل المفاهيمي	٢٢-٢٥	١٤
أ - المواضيع	٢٢	١٤
ب -الأسباب	٢٣	١٤
ج - القوى الدافعة	٢٤	١٥
د - الآثار	٢٥	١٥
٣ - إطار العمل التنظيمي العام	٢٦-٣٤	١٥
أ - الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي	٢٧-٢٩	١٦
'١' تكوين الفريق	٢٧	١٦

’٢‘ مهام الفريق	٢٨-٢٩	١٦
ب –عمليات التقييم العلمية الإقليمية	٣٠-٣٤	١٧
’١‘ الطرائق والمنهجيات	٣٠-٣٣	١٧
’٢‘ الأنشطة	٣٤	١٧
٤ – تنسيق عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية	٣٥-٣٧	١٨
أ – بين وكالات الأمم المتحدة	٣٥	١٨
ب – على الصعيد الإقليمي	٣٦	١٨
ج –على الصعيد العالمي	٣٧	١٩
جيم – الاعتبارات المتعلقة بالميزانية	٣٨-٣٩	١٩
ثالثا – ضمان الجودة بما في ذلك الاستعراض الذي يجريه النظراء	٤٠-٤٥	٢٠
ألف – فريق خبراء التقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٢	٢٠
باء – استعراض الخبراء لتقارير التقييم العلمي العالمية	٤٣-٤٤	٢١
جيم – استعراض النظراء لتقارير التقييم العلمي الإقليمي	٤٥	٢١
رابعا – الترتيبات المؤسسية وأمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٦-٤٨	٢٢
ألف – التقارير المقدمة من التقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٦	٢٢
باء – اللجنة التنفيذية للتقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٧	٢٢
جيم – أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية	٤٨	٢٢
خامسا – بناء القدرات	٤٩-٥٠	٢٣
سادسا – تمويل التقييم العالمي للبيئة البحرية لكي يتوفر له النجاح	٥١-٥٥	٢٣
ألف – الصندوق الاستئماني الطوعي	٥٢	٢٤
باء – تعهدات الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة	٥٣	٢٤
جيم – التعهدات الوطنية	٥٤	٢٤
دال – التعهدات الخارجية	٥٥	٢٥

المرفقات

١ - موجز الميزانيات الإرشادية ٢٦

٢ - فريق الخبراء المنعقد عملا بالفقرة ٦٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٤٠، نيويورك، ٢٣-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ ..... ٢٧

أولا – الأهداف والنطاق

ألف – مقدمة

١ – في الدورة السابعة لجنة التنمية المستدامة المعقودة عام ١٩٩٩، بدأت الدول عملية لتحري إمكانية استحداث عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية لتوفير معلومات دقيقة لصناع السياسات عن حالة البيئة البحرية. واتخذت مبادرات أخرى لتقييم حالة البيئة البحرية، شملت عقد حلقات عمل تقنية في ريكيافيك (٢٠٠١) وبريمن (٢٠٠٢)[(١)]. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قررت الدول القيام بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة. وأيدت الجمعية العامة هذا القرار بعد ذلك في قراريها ١٤١/٥٧ (الفقرة ٤٥) و٢٤٠/٥٨ (الفقرتان ٦٤ و٦٥).

٢ – **ودعت خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في الفقرة ٣٦ (ب)، الدول إلى العمل على زيادة فهم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من الناحية العلمية باعتبار ذلك من الأسس الجوهرية لاتخاذ قرارات سليمة، الأمر الذي يتأتى باتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل:**

(أ) زيادة التعاون العلمي والتقني، بما في ذلك التقييم المتكامل، على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يشمل النقل المناسب للعلوم البحرية والتكنولوجيات والتقنيات البحرية لحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية وغير الحية والتوسع في كل قدرات مراقبة البحار بما يسمح بالتنبؤ بحالة البيئة البحرية وتقييمها في الوقت المناسب؛

(ب) القيام بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة؛

(ج) بناء القدرات في مجالات العلوم البحرية ونظم المعلومات والإدارة البحرية وذلك بعدة طرق من بينها التشجيع على اللجوء إلى تقييمات الأثر البيئي وأساليب التقييم

---

(١) للاطلاع على تفاصيل اجتماعي ريكيافيك (١٢-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) وبريمن (١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢)، انظر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت المخصص لتقييم حالة البيئة البحرية: www.unep.org/DEWA/water/MarineAssessment.

والإبلاغ المتعلقين بالبيئة وذلك في حالة المشاريع أو الأنشطة التي يمكن أن تضر بالبيئتين الساحلية والبحرية وبمواردهما الحية وغير الحية؛

(د) تدعيم قدرات اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والفاو وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال العلوم البحرية والإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها.

٣ - وسيجري تطوير تقييم حالة البيئة البحرية عملا بالفقرة الفرعية (ب) أعلاه، مع مراعاة الفقرات الفرعية (أ) و (ج) و (د)، حسب الاقتضاء.

باء - الأهداف

٤ - انتهى فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨ إلى أن تقييم حالة البيئة البحرية يجب أن يسفر عن تجميعات لحالات واتجاهات النظم الإيكولوجية البحرية تتسم بالتكامل وتواتر الحدوث على المستوى العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. ويجب أن يستند تقييم حالة البيئة البحرية، قدر الإمكان، إلى التقييمات الإقليمية المتكاملة التي تجريها الهيئات الفرعية الإقليمية. ويجب أن تيسر عملية إجراء تقييم حالة البيئة البحرية كفالة الوصول بصورة مستمرة للمعلومات عن حالات واتجاهات النظم الإيكولوجية البحرية في المستويات الجغرافية المتنوعة. ويجب أن تزود تقييمات حالة البيئة البحرية صناع السياسات، ومستخدمي المحيطات، والجمهور العام، والدوائر العلمية بمعلومات موضوعية موثوق بها، وصولا إلى الهدف النهائي المتمثل في وضع سياسات والاستقرار على اختيارات فردية وإجراء بحوث بما يحقق مصلحة البشرية بصورة مستدامة.

جيم - النطاق

٥ - يجب أن يتصدى تقييم حالة البيئة البحرية لجميع أبعاد النظم الإيكولوجية البحرية، بما فيها البيئة المادية والكيميائية، والحياة النباتية والحيوانية، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية. كما يجب أن يتصدى تقييم حالة البيئة البحرية لحالة النظم الإيكولوجية البحرية، وأسباب تغيرها، والفوائد المتحققة من النظم الإيكولوجية البحرية، والتهديدات والمخاطر التي تحيط بها. ويجب أن يشمل النطاق الجغرافي للتقييمات المياه الساحلية ومياه مصاب الأنهار في أحواض المحيطات، على أن تؤخذ في الاعتبار التأثيرات الأرضية والجوية. وعلى وجه التحديد، يجب على التقييمات أن تنجز ما يلي:

- تجميع النتائج العلمية عن حالة البيئة البحرية والاتجاهات السائدة فيها استنادا إلى التقييمات الإقليمية والوطنية، وتحديد الخيارات المطروحة على صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيتم إنتاج تقرير علمي لتعريف صناع السياسات يستند إلى أفضل المعلومات المتاحة التي راجعها الأقران؛
- تحديد الفجوات الموجودة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في المعارف القائمة، وتشجيع مواصلة تطوير نظم المراقبة والرصد وإدارة البيانات؛
- تشجيع جهود بناء القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين المعلومات العلمية اللازمة لإدارة المحيطات؛
- دعم تطوير نُهج النظم الإيكولوجية في الإدارة بتوفير المعلومات العلمية الشاملة القائمة على أساس النظم الإيكولوجية؛
- أن تكون التقييمات مفيدة للسياسات، ولكن دون أن تقتصر على فرض سياسة أو مجموعة سياسات بعينها في الإدارة.

ثانيا – الإطار والعملية

٦ – إن تقييم حالة البيئة البحرية، بحكم تعريفه، عملية دورية منتظمة، ولكن يجب أن تكون هناك مرحلة للبدء تستمر إلى ما يصل إلى سنتين قبل بداية العملية المنتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية. وتعرض الفروع التالية إطارا لكل من مرحلة بدء تقييم حالة البيئة البحرية والعملية المنتظمة للتقييم التي ستستمر بعد ذلك.

ألف – مرحلة بدء تقييم حالة البيئة البحرية

٧ – ستتيح مرحلة بدء تقييم حالة البيئة البحرية إنشاء الآلية المؤسسية للتقييم. كما يجب أن تتضمن ما يلي:

- تقييم التقييمات؛
- تحديد المناطق؛
- بناء القدرات؛
- تحديد مسائل التقييمات المواضيعية، وإمكانية البدء فيها؛
- تحليل السيناريوهات.

١ - تقييم التقييمات

٨ - ينبغي لتقييم التقييمات أن يحلل نتائج التقييمات السابقة وعملياتها وأهميتها لوضع السياسات من أجل تحديد الوضع الراهن للمعارف المتعلقة بتقييم حالة البيئة البحرية. ومن الزاوية العلمية[٢]، يجب أن يفحص تقييم التقييمات نتائج وعمليات التقييمات السابقة والجارية من أجل تحديد ما الذي تعلمناه من التقييمات السابقة عن البيئة البحرية وعن كيفية إجراء التقييمات. وبالتالي، ينبغي أن يعمل التقييم الذي يجرى للتقييمات على:

- تقرير الحالة الراهنة للمعرفة وتحديد أوجه عدم اليقين الأساسية والفجوات الرئيسية؛
- عقد مقارنة بين المنهجيات العلمية والعمليات المستخدمة في التقييمات السابقة والمقابلة بينها لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- التوصية بالمسائل ذات الأولوية لتقييمها على أساس المواضيع في الدورة الأولى من التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية؛ و
- تحديد عناصر الآليات الحالية للتقييم العلمي، من قبيل شبكات الخبرة، وقواعد البيانات ونظم المعلومات، والمنهجيات وما إلى ذلك، التي يمكن أن يستند إليها التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٩ - وينبغي أن يبحث التقييم الذي يجرى للتقييمات أيضا كيف أُبلغت التقييمات السابقة لمقرري السياسات وأصحاب المصلحة وكيف استخدموها على نحو فعال على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

١٠ - ينبغي أن توجد مرحلة تحضيرية يمكن فيها لأفرقة الخبراء المشكَّلة وفقا للإجراءات التي سيتفق عليها، إعداد تقارير معلومات أساسية بشأن المسائل التي سيتناولها التقييم الذي يجري للتقييمات، استنادا إلى الأعمال السابقة مثل الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٣ لتقييمات البيئة البحرية العالمية[٣] بواسطة المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وينبغي بعد ذلك النظر في هذه التقارير من قبل مشاورة علمية مفتوحة العضوية بهدف النظر فيها بعد ذلك من قبل عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار.

---

(٢) يُستخدم مصطلح ''علمي'' في هذا التقرير على أنه يشمل كلا من العلوم الطبيعية والإنسانية.

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٣) التقييم البحري العالمي: دراسة استقصائية للتقييمات البيئية البحرية العالمية والإقليمية والأنشطة العلمية المتصلة بها UNEP-WCMC/UNEP/UNESCO-IOC-132pp.

١١ - وينبغي أن يوفر التقييم الذي يجرى للتقييمات توجيها مفيدا بشأن مختلف جوانب تصميم التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ولا بد أن تتضمن هذه الجوانب تعزيز قابلية المقارنة فيما بين التقييمات الوطنية والإقليمية، واستخدام المؤشرات النوعية مقابل المؤشرات الكمية، وضبط الجودة على النحو التالي:

- إطار مفاهيمي مشترك للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية ومجموعة من السيناريوهات المشتركة مما يساعد على تنسيق التقييمات الوطنية والإقليمية. ومع ذلك، فإن تصميم التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية سيحتاج إلى أن ينظر في آليات إضافية لتعزيز القابلية للمقارنة بين التقييمات، وأيضا إلى استراتيجيات لمعالجة الافتقار إلى قابلية المقارنة بين التقييمات عندما لا يمكن تجنب ذلك؛

- ينبغي أن يساعد التقييم الذي يجرى للتقييمات على تحديد مؤشرات نوعية يمكن أن تقترن بالتقييم على أساس الخبرة والتي قد تصبح لازمة في مناطق عديدة كأساس للتقييم الأولي نظرا لعدم وجود البيانات الكمية اللازمة. وينبغي أن ترتبط المنهجية بشكل مباشر بالمعايير الكمية لدعم تطوير التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية في إطار آليات للتقييم الكمي؛ و

- تعد مصداقية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، مسألة جوهرية من أجل استخدامه استخداما فعالا في الساحة السياسية، وهي تعتمد اعتمادا أساسيا على نوعية المعلومات والبيانات المستخدمة في التقييم. وينبغي أن يساعد التقييم الذي يجرى للتقييمات على تحديد إجراءات نوعية دقيقة جدا لمراقبة مقدمي البيانات.

٢ - تحديد المناطق التي يجرى فيها التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية

١٢ - ينبغي أن يستند التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية على تقديرات شاملة ومتكاملة تجرى على المستوى الإقليمي قدر الإمكان. وتحدد في كل إقليم آلية اتصال إقليمية للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ويتعين أن يترك لفرادى الدول الخيار في أن تشارك في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية على المستوى الوطني.

١٣ - ولا ينبغي للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية السعي إلى فرض تعريفات موحدة أو إنشاء شبكات إقليمية جديدة. وبغية تحديد وحدات للتقييم الإقليمي، ينبغي أن يطلب من الدول أن تحدد انتسابها الإقليمي للتقييم العالمي، واضعة في الاعتبار قدر الإمكان:

- الآليات الإقليمية القائمة (مثل منظمات البحار الإقليمية، ومنظمات مصائد الأسماك الإقليمية، وبرامج النظام الإيكولوجي البحري الكبير) التي لها هياكل دائمة معترف بها حكوميا؛
- تخطيط يراعي الحساسية الإيكولوجية يساعد على وضع نهج للنظام الإيكولوجي، مثل النظام الإيكولوجي البحري الكبير، أو تجمعات تتصل بها النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة؛
- إمكانية استيعاب برامج الرصد والتقييم السابقة والقائمة حاليا؛
- وجود عدد من الوحدات الإقليمية الإدارية يسيرة التنظيم؛ و
- الحاجة إلى ضمان تغطية مناطق تمتد داخل وخارج الولاية الوطنية، بما في ذلك أحواض المحيطات كافة.

١٤ - ويتضمن العدد الكلي للوحدات الإقليمية لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية تحقيق التوازن بين التكلفة ومدى التعقيد من ناحية وبين مستوى من التفصيل والتحديد من ناحية أخرى. ويبدو الهدف المتمثل في إجراء التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية في مناطق يتراوح عددها من ٢٥ إلى ٣٠ منطقة هدفا معقولا. ويتعين على الدول، أثناء مرحلة البدء في التقييم، أن تتشاور بهدف تجنب التداخل غير الضروري وضمان التغطية العالمية.

٣ - بناء القدرات

١٥ - توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والبرامج الإقليمية الجارية حاليا إطار عمل قانوني لبناء القدرات. ولا بد من توفير بناء القدرات على النحو الكافي. وأثناء مرحلة البدء سيكون من المفيد تحديد المجالات التي تصبح فيها أنشطة بناء القدرات بالغة القيمة بصفة خاصة. وبعض الدول والمناطق لديها حاليا برامج متقدمة للتقييم يمكن إدماجها في عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية مع قدر من المواءمة. إلا أن تطوير برامج التقييم الإقليمية تتطلب في أغلبها بذل جهد ملموس. وعلاوة على ذلك، يوجد في كثير من المناطق تفاوت كبير في القدرات الوطنية للتقييم داخل المنطقة. ويتعين أن يستند تعزيز التقييمات الوطنية والإقليمية إلى المعلومات والآليات الموجودة حاليا حيثما أمكن، ولا سيما الاستناد إلى برامج الرصد الإقليمية الجارية حاليا، والتحليل التشخيصي العابر للحدود، سواء تم أو ما زال قيد الإنجاز، لمشاريع مرفق البيئة العالمية - النظام الإيكولوجي البحري الكبير، والتقييمات الإقليمية للتقييم العالمي للمياه الدولية، والتقييمات الإقليمية للأنشطة البرية التي

تُجرى لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وتقييم النظام الإيكولوجي للألفية.

٤ - التقييمات الموضوعية

١٦ - يمكن النظر في إمكانية التقييمات الموضوعية بوصفها مساهمة في عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وتتضمن الأمثلة على نوع الموضوعات التي يمكن معالجتها في التقييمات الموضوعية ما يلي:

- القلق الدولي الواسع النطاق إزاء السطح المكشوف للمحيطات من قبيل الامتصاص المتعمد للنيتروجين وعزل الكربون؛
- آثار تدهور المستوطنات في البيئة البحرية على مصايد الأسماك؛
- تقييم حالة أعماق البحار والسطح المكشوف للمحيطات (أي من حيث التنوع البيولوجي، والإنتاجية) المتكاملة في جميع المحيطات؛
- تزايد كمية النيتروجين التي تنتقل من الغلاف الجوي إلى المحيطات المكشوفة السطح ذات التغذية النباتية الواهية؛
- استعراض منهجيات التقييم الاجتماعي - الاقتصادي لخدمات النظام الإيكولوجي البحري؛
- الآثار الناجمة عن التدهور الساحلي على صحة الإنسان وسلامته؛ و
- أفضل الممارسات المتعلقة باستخدامات ناشئة معينة للمحيطات.

وهناك موضوعات كثيرة أخرى يمكن معالجتها، والقائمة المذكورة أعلاه هي مجرد قائمة توضيحية.

٥ - تحليل السيناريو

١٧ - هناك حاجة في مرحلة البدء إلى إجراء تقييم من خلال تحليل علمي لطائفة من السيناريوهات المستقبلية. ويُعد تخطيط السيناريو أداة فعالة في تخطيط سياسة بيئية في مواجهة عدم التيقن، وقد استخدمت بفعالية في تقييمات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد شدد اجتماع ريكيافيك التشاوري على أهمية تخطيط السيناريو في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

١٨ - وسيكون من المفيد وضع مجموعة من السيناريوهات العامة أثناء مرحلة البدء في التقييم العالمي، قبل أن تبدأ العملية المنتظمة للتقييم الإقليمي والعالمي. ويجب أن تتسم السيناريوهات بخصوصية إقليمية كافية لأن تكون مفيدة على مستوى التقييمات الإقليمية المتعلقة بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ويمكن أن تساعد هذه السيناريوهات في توفير إطار عمل موحد للتقييمات الإقليمية، ومن ثم تعزز قابليتها للمقارنة، وتصبح أداة قيمة للسياسة الإنمائية الوطنية والإقليمية.

١٩ - وينبغي أن تكون السيناريوهات مجموعة من البدائل المستقبلية المقنعة بشأن الأسباب البشرية الرئيسية للتغير البيئي في المحيطات[٤] في إطار افتراضات مختلفة تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتطوير السياسة البيئية. ولا ينبغي أن تتجاوز هذه السيناريوهات الأولية القوى المحركة وما يمكن أن يترتب عليها من عوامل الإجهاد البيئي المذكورة في ''إطار العمل المفاهيمي'' أدناه (أي، عن طريق توقع حدوث تغير في مستويات معالجة مياه المجاري)؛ وقد تدرس العملية المنتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية آثارها البيئية.

٢٠ - يتمتع النظام الإيكولوجي للألفية بوجود فريق عمل رئيسي معني بالسيناريوهات، وقد أدمجت عملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوقعات البيئة العالمية نهج السيناريو في عملها منذ بدايته. وينبغي للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية أن يستند إلى هذا الأساس من خلال تشكيل فريق عامل من الخبراء لمواءمة السيناريوهات الحالية مع الأسباب الرئيسية للتغيير البيئي البحري لأغراض التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية ووضع سيناريوهات أخرى عند الاقتضاء وقدر الإمكان.

باء - العملية المنتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية

١ - تواتر الدورات

٢١ - بعد الانتهاء من عملية البدء، يُوصى بأن تتبع العملية المنتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية دورة مدتها خمس سنوات، قابلة للتعديل على أساس الخبرة المكتسبة خلال الدورة الأولى.

(٤) يرد في الجزء الثاني - باء ٢ (ج) قائمة أكمل لقطاعات الأنشطة البشرية مثل التنمية الساحلية واستخراج الموارد.

٢ - إطار العمل المفاهيمي

أ - المواضيع

٢٢ - يتطلب التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية وجود إطار عمل مفاهيمي مشترك لتعزيز قابلية المقارنة بين التقييمات الإقليمية. وينبغي أن تؤطر سياسة التعزيز ذات الصلة بإطار العمل المفاهيمي لتقييم الحالة الراهنة للبيئة البحرية على أساس أربعة مواضيع عامة ومتداخلة متعلقة بصحة البيئة البحرية والفوائد الاجتماعية المكتسبة منها وهي:

- الأمن الغذائي ومصايد الأسماك: لا ينبغي أن يركز ذلك الموضوع على حالة الأرصدة السمكية كل على حدة، وإنما أن يلقي نظرة على نطاق أوسع إلى مسائل من قبيل آثار التغير البيئي على الأمن الغذائي ومصايد الأسماك؛
- الصحة العامة والسلامة، بما في ذلك أثر التلوث البيئي والتغيرات في شدة أو تواتر أو القدرة على تحمل الكوارث الطبيعية؛
- وظيفة النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الإنتاجية، والموائل والتنوع البيولوجي، وكذلك التغيرات في الدورة العامة للمحيطات، والتبادل الغازي، وتدوير العناصر الغذائية؛ و
- الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والاستخدامات، بما في ذلك القيم الثقافية التي تقدمها البيئة البحرية والساحلية للمجتمع.

ب - الأسباب

٢٣ - ينبغي أن يتم التقييم المتعلق بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بالنسبة لهذه الموضوعات بالاقتران بالأسباب المباشرة للتغير البيئي، أي العناصر التي تسبب الإجهاد البيئي والتي تتضمن:

- الملوثات الكيميائية (الفلزات الثقيلة، والمركبات العضوية السامة العصية التحلل، والمركبات الهيدروكربونية النفطية، والنويدات المشعة)؛
- التغيير والتدهور الفيزيائي للموائل؛
- تدفق العناصر الغذائية والرواسب المتحولة (مثل المجاري والسيح الزراعي)؛
- التلوث الميكروبيولوجي؛
- دخول الأنواع والأنماط الجينية الغريبة؛

- النفايات الصلبة والقمامة؛
- آثار الصيد الجائر؛ و
- أشكال الإجهاد البيئي الأخرى (مثل الصوت، والضوء في المحيطات العميقة).

ج – القوى الدافعة

٢٤ – ويجب بعدئذ أن تربط هذه العناصر التي تسبب الإجهاد البيئي بالقوى الدافعة، مثل قطاعات النشاط البشري التي تدفع على التغير البيئي، والتي ينبغي أن تشمل:

- التنمية الساحلية العامة؛
- مصائد الأسماك البحرية وتربية الأحياء البحرية؛
- السياحة الساحلية؛
- الشحن البحري وتطوير الموانئ؛
- الزراعة والحراجة؛
- النقل البري؛
- الانبعاثات الصادرة عن الصناعة، بما في ذلك الانبعاثات الصادرة من الصناعة في الأراضي غير الساحلية؛
- عمليات استخراج المعادن من المناطق البحرية؛ و
- المنشآت البحرية (مثل المطارات، وتربية الأحياء المائية على نطاق واسع، والمزارع التي تستغل طاقة الرياح).

د – الآثار

٢٥ – ينبغي أن يشمل إطار العمل المفاهيمي تقييما علميا للخيارات السياسية، بما في ذلك تحليل السيناريوهات المحتملة في المستقبل.

٣ – إطار العمل التنظيمي العام

٢٦ – في أعقاب مرحلة البدء ينبغي أن تستهل كل دورة من دورات التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة حول اتجاه التقييم والنواتج المطلوبة للتقييم العلمي العالمي. وينبغي أن تشمل هذه المشاورات الحكومات، والمنظمات الحكومية

الدولية والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات العلمية، ومنظمات المساعدة الإنمائية، ومنظمات التجارة والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية.

أ – الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي

'١' تكوين الفريق

٢٧ – ينبغي تشكيل فريق معني بالتقييم العلمي العالمي يضم نخبة من العلماء الأكفاء المتخصصين في الدراسات الطبيعية والاجتماعية ممن تتوافر لديهم الخبرة والتجربة في تخصصات متعددة في مجال تقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الدربة على تحليل آثار التقييمات العلمية على السياسات، على أن يُمثل فيه العلماء المنخرطون في عمليات التقييم الإقليمية المنفذة في إطار التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية مع مراعاة التوازن الجغرافي والجنساني في تكوينه.

'٢' مهام الفريق

٢٨ – ينبغي للفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي أن يضع تصميما عاما لعمليات التقييم العالمية والإقليمية يستند، في جانب منه، إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة، كما ينبغي أن تناط بالفريق المسؤولية عن تجميع نتائج التقارير العلمية الإقليمية وكذلك المعلومات المتاحة الأخرى في تقرير عالمي للتقييم العلمي تتولى مجموعة مناظرة من العلماء تقييمه عند الاقتضاء.

٢٩ – وفيما يلي المهام المحددة التي ينبغي أن يناط بها الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي:

- توجيه وتطوير التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بما يتضمن المساهمة في أعمال الجهات المشتركة في هذا التقييم؛
- التعاون بالقدر اللازم مع الجهات المشتركة في هذا التقييم فيما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة وتحليلها وتجميعها وعرضها؛
- الاهتمام بالعمل على تنسيق جميع مصادر البيانات والمعلومات ذات الصلة والاستفادة منها؛
- تعزيز العمل على جمع وتحليل البيانات والمعلومات في الحالات التي لا تتوفر فيها هذه البيانات والمعلومات؛
- ضمان مراقبة جودة عمليات التقييم العالمية والإقليمية وتسهيل استعراضها على يد نظراء؛

- الاضطلاع بالمسؤولية عن إعداد تقارير التقييم العلمي العالمي.

ب – عمليات التقييم العلمية الإقليمية

'١' الطرائق والمنهجيات

٣٠ – ينبغي أن تناط المسؤولية عن عمليات التقييم العلمية الإقليمية بالجهات الإقليمية المشتركة في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بناء على ترتيبات توضع بين المنظمات الإقليمية والعالمية. وينبغي الاضطلاع بعملية التقييم العلمي الإقليمي بالاستعانة بطرائق ومنهجيات مماثلة للمستحدث منها على الصعيد العالمي، مع مواءمتها لتعكس السياق الخاص لكل منطقة. وينبغي أن تضطلع كل منطقة بإجراء تقييم علمي إقليمي خاص بها عن طريق آلية هيكلية من تصميمها، مع مراعاة الأوضاع الخاصة لكل منطقة والآليات الإقليمية القائمة. وللدول أيضا أن تختار تقديم البيانات مباشرة لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بدلا من تقديمها عن طريق منظمات إقليمية.

٣١ – ينبغي إجراء عملية التقييم العلمي الإقليمي على يد مجموعة متنوعة من العلماء المتخصصين في الدراسات الطبيعية والاجتماعية ممن تتوافر لديهم الخبرة بمختلف التخصصات المطلوبة لاستيفاء عمليات التقييم، بما في ذلك الدربة على تحليل آثار التقييمات العلمية على السياسات. وينبغي أن تأتي المشاركة في عملية التقييم ممثلة تمثيلا واسع النطاق لدول المنطقة.

٣٢ – ويمكن مطالبة الآليات القائمة في المناطق التي تُجرى فيها بالفعل عمليات تقييم إقليمية شاملة بأن تطوع عملية التقييم الإقليمي القائمة بما يتفق مع الهيكل والشكل اللذين يعدهما الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي لضمان إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات بين شتى المناطق.

٣٣ – وفي حالة عدم الانتهاء من إعداد عمليات التقييم الوطنية أو الإقليمية في غضون الفترة الزمنية المحددة لذلك، تحشد العملية العالمية للتقييم العالمي للبيئة البحرية قواها من أجل مساعدة الدول أو الأقاليم المتأخرة في الإعداد من أجل ضمان الانتهاء من تقرير التقييم العلمي العالمي في موعده.

'٢' الأنشطة

٣٤ – ينبغي أن تدخل عملية التقييم العلمي الإقليمية في مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة في إقليمها حول توجه التقييم الذي تجريه وسبل إجرائه ونواتجه، على أن تشمل هذه المشاورات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات

الإقليمية والمنظمات العلمية ومنظمات المساعدة الإنمائية والمنظمات التجارية والصناعية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. وينبغي دعوة الآليات المصممة على الصعيد الإقليمي إلى القيام بما يلي:

- جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالمواضيع والفئات الرئيسية التي حددتها عملية التقييم العلمي العالمي، وتحليلها وتجميعها وعرضها؛
- الاهتمام بالعمل على تنسيق البيانات والمعلومات ذات الصلة والاستفادة منها؛
- تعزيز العمل على جمع وتحليل البيانات والمعلومات في الحالات التي لا تتوفر فيها هذه البيانات والمعلومات؛
- إعداد تقرير التقييم العلمي الإقليمي بالهيكل والشكل اللذين يضعهما الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي مع مواءمتهما عند الاقتضاء للسياق الإقليمي؛
- ضمان مراقبة جودة إعداد تقرير التقييم الإقليمي وتسهيل استعراض نتائجه على يد نظراء.

٤ - تنسيق عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية

أ - بين وكالات الأمم المتحدة

٣٥ - ستعزز عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية التنسيق المشترك بين الوكالات كما ستعتمد عليه، مستعينة في ذلك قدر المستطاع، بالآليات والعناصر ذات الصلة القائمة في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي استهلال عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بالحصول على التزامات قاطعة ومساهمات صادقة بشأنها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، مع الاستفادة من هذا الجهد التنسيقي في وضع أهداف مشتركة بين الوكالات ورسم دور كل منها وتحديد مسؤوليتها وفقا لولايتها.

ب - على الصعيد الإقليمي

٣٦ - ينبغي لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية على الصعيد الإقليمي أن تنسق المساهمات المقدمة إلى عمليات التقييم الإقليمية بالاستعانة بجميع مصادر المعلومات والأنشطة القائمة في المنطقة، وتعزيزها، بالقدر اللازم فحسب، بأنشطة وآليات جديدة. وينبغي إجراء عمليات تقييم للاحتياجات اللازمة لبناء القدرات في مرحلة بداية العملية، على أن يتطرق ذلك إلى إدارة قواعد البيانات الإقليمية وبناء القدرة العلمية.

ج – على الصعيد العالمي

٣٧ – ينبغي للفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي أن يعمل على تجميع مادة تقرير التقييم العلمي العالمي مباشرة من التقارير الوطنية والإقليمية وغيرها من المعلومات المتاحة، بما في ذلك عمليات التقييم المتعلقة بأحواض المحيطات.

جيم – الاعتبارات المتعلقة بالميزانية

٣٨ – ينبغي النظر في عدة مسائل هامة متصلة بالميزانية من أجل إجراء تقييم عالمي مستمر للبيئة البحرية (انظر أيضا الفرع السادس):

- يلزم تنظيم أنشطة التنسيق والتقييم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى الرغم من أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية سوف يستفيد من الأطر والبرامج الوطنية والإقليمية القائمة، لكن الحاجة لتعزيز أنشطة التقييم الوطنية والإقليمية وتجميع عمليات تقييم شاملة من هذه الأطر والبرامج ومعالجة المواضيع الأولية للتقييم العالمي للبيئة البحرية وإعداد تحليلات لسيناريوهات خيارات السياسة العامة يتطلب استثمارا في العملية يفوق المعدلات الحالية؛
- ستتطلب الأنشطة العالمية المستوى أيضا استثمارا من أجل إيجاد سبل مناسبة للتنسيق والتجميع والاستعراض وإجراء الحوار مع صناع السياسات؛
- يجب أن تتوفر لعملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، باعتبارها عملية متكاملة، الوسيلة لتنظيم عمليات كبرى لبناء القدرات في مناطق متعددة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة سعيا إلى أداء الأعمال العلمية المطلوبة في شتى أرجاء العالم. ويجب أن تفتح برامج بناء القدرات باب المشاركة الكاملة أمام العلماء في المحافل الإقليمية والعالمية وأن تهيئ كذلك سبيل التدريب لشباب العلماء في التخصصات العلمية الكثيرة المدرجة في أعمال التقييم العالمي للبيئة البحرية. ويجب تخصيص موارد لهذه الجهود منذ البداية؛
- ينبغي تشجيع العلماء من شتى أنحاء العالم على المشاركة في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بتوفير حوافز كافية مالية وغير مالية من أجل تعويضهم على ما ينفقونه من جهد ودفعهم إلى بذل قصارى جهودهم. وقد تترتب آثار مباشرة على الميزانية من جراء هذا في بعض الحالات.

٣٩ – ويتسم حساب تكلفة التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بأنه مهمة معقدة بوجه عام. وقد ألم فريق الخبراء بالتكلفة المرجحة لأنشطة مختلفة من الدراسات التي أعدها خبيران

استشاريان. ويورد المرفق الأول ملخصا لهذه المعلومات. والخلاصة أن الفريق قدر أن مرحلة البداية لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية ستتكلف ما يتراوح بين مليون ومليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدار عامين، وأنه يرجح أن مواصلة تنفيذها بعد مرحلة البداية ستتكلف ما يتراوح بين ستة وثمانية ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. مما يعني أن دورة البرنامج لخمس سنوات ستكلف ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ مليون دولار. ولا يشمل هذا التقدير للتكلفة جهود بناء القدرات التي ستتطلب نفقات إضافية.

ثالثا – ضمان الجودة بما في ذلك الاستعراض الذي يجريه النظراء

٤٠ – يجب أن تكون جودة عمليات التقييم العالمي للبيئة البحرية على أعلى مستوى. وللجودة أبعاد عديدة، منها الجدوى والاستجابة والمصداقية والدقة. وتعتمد الجودة في نهاية المطاف على الموارد الوطنية والإقليمية من البيانات التي يقوم عليها التقييم العالمي للبيئة البحرية. كما تعتمد أيضا على الخبرة والتجربة والمصداقية التي يتحلى بها العلماء المشاركون في عمليات التقييم. ويجب أن تكون هذه العمليات موثقة جيدا وشفافة، كما يجب اتّباع آليات واضحة تكفل موضوعيتها.

٤١ – واعترافا بأهمية مصداقية عمليات التقييم، ينبغي إيجاد برنامج لضمان الجودة يعنى باستعراض النظراء وبالشفافية وبضمانات منع حصول تحيز أو تدخل سياسي. وينبغي خلال مرحلة الإنشاء أن تقوم أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية بوضع البرنامج (انظر الجزء الرابع – جيم) وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة. كما ينبغي له أن يعنى بضمان جودة عمليات التقييم العالمي وبعقد الترتيبات مع المنظمات الإقليمية الفرعية التي تحدد مسؤولياتها عن ضمان الجودة.

ألف – فريق خبراء التقييم العالمي للبيئة البحرية

٤٢ – يشكل عمق ونوعية واستقلالية عمليات استعراض وثائق التقييم العالمي للبيئة البحرية قبل نشرها، عاملا بالغ الأهمية لمصداقية أي من هذه الوثائق. ومن الأساسي للغاية أن يخضع التقييم العالمي وأي تقرير عن المواضيع، لاستعراض دقيق يجريه نظراء مشهود لهم في المجالين العلمي والمتعلق بالسياسات العامة اللذين يشملهما التقرير، وألا يكون قد سبق لهؤلاء الأفراد أن شاركوا في إعداد التقرير الجاري استعراضه. وينبغي لأمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية أن تنشئ فريق خبراء تابعين للتقييم العالمي للبيئة البحرية أو أن تستخدم آليات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، كفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، لاستعراض تقارير وعمليات تقييم محددة للتقييم العالمي للبيئة البحرية. وينبغي أن تناط

مسؤولية اختيار المستعرِضين بأمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية. ويمكن أيضا دعوة الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية إلى أن ترشح مستعرضين نظراء محتملين لدى أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية.

باء – استعراض الخبراء لتقارير التقييم العلمي العالمية

٤٣ – ينبغي أن تكون المسؤولية النهائية عن الوثائق العلمية منوطة بهيئة تحرير. وينبغي لجميع الوثائق العلمية التي أُعدتْ كجزء من عمليات التقييم العالمي للبيئة البحرية أن تخضع لاستعراض نظراء يجريه مستعرِضون مستقلون (أفراد لم يشاركوا في إعداد الوثائق وغير معروف عنهم تحيزهم). وينبغي إعلان أسماء المستعرِضين على أن تُعتبر عمليات الاستعراض التي يجرونها بمثابة رسائل مقيدة التداول فيما بين المستعرضين والمؤلفين وهيئة التحرير المكلَّفة بتقييم التقييم العالمي للبيئة البحرية. وينبغي أيضا لهيئة التحرير أن تضم خبراء مستقلين تعينهم أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية. ويتعين أن تناط بهم المسؤولية عن كفالة قيام المؤلفين بالعكوف بشكل كاف على معالجة التعليقات التي يدلى بها المؤلفون.

٤٤ – وينبغي أن يتناسب عدد المستعرضين النظراء ونطاق الخبرة التي يتحلون بها مع الوثيقة قيد الاستعراض. فقد يكون من المناسب تكريس عشرة إلى عشرين من المستعرضين النظراء للانكباب على تقارير التقييم العلمي العالمي الواسعة النطاق والمعقدة والمتصلة جدا بالسياسات.

جيم – استعراض النظراء لتقارير التقييم العلمي الإقليمي

٤٥ – ينبغي أيضا للوثائق العلمية الإقليمية التي تسهم في التقييم العالمي للبيئة البحرية أن تخضع للاستعراض من جانب النظراء. بيد أن إجراء عمليات الاستعراض من قبل النظراء ينبغي أن يكون من مسؤولية الجهات الإقليمية الفرعية للتقييم العالمي للبيئة البحرية وفقا لترتيبات تُعقَد بين المنظمات الإقليمية والعالمية. وتعزيزا للشفافية، ينبغي أن تكون عمليات الاستعراض من قبل النظراء وغيرها من عمليات ضمان الجودة على الصعيد الإقليمي، موثَقة ومتاحة لمستخدِمي التقييم العالمي للبيئة البحرية.

رابعا – الترتيبات المؤسسية وأمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية

ألف – التقارير المقدمة من التقييم العالمي للبيئة البحرية

٤٦ – ينبغي للتقييم العالمي للبيئة البحرية أن يقدم تقارير منتظمة عن أنشطته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القنوات المناسبة. وينبغي أن يكون ما يقدمه التقييم العالمي للبيئة البحرية إلى الجمعية العامة من نواتج وتقارير عن حالة المحيطات جاهزا في متناول الحكومات وغيرها من الوكالات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

باء – اللجنة التنفيذية للتقييم العالمي للبيئة البحرية

٤٧ – ينبغي النظر في إنشاء لجنة تنفيذية للتقييم العالمي للبيئة البحرية تكفل الاتساق في تنظيم وتنفيذ البرنامج. كما ينبغي لهذه اللجنة التنفيذية أن تكون ممثِّلة لقطاع واسع من الكيانات المشاركة في العملية، ومن الدول النامية والمتقدمة النمو، والمستفيدين من النواتج العلمية.

جيم – أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية

٤٨ – سيحتاج التقييم العالمي للبيئة البحرية إلى أمانة من أجل دعم البرنامج بشكل متواصل. لذا ينبغي إنشاء أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية ضمن الهيكل القائم للأمم المتحدة، على أنه يمكن أن تستضيفها إحدى الدول الأعضاء. وتبرز الحاجة إلى إنشاء الأمانة من أجل وضع ترتيبات التعاون مع الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية بغية جمع الأعمال العلمية المتعلقة بالتقييم سواء كانت موجودة أو ناشئة. كما أنه سيكون من الضروري إيجاد مرجعية اتصال للتقييم العالمي للبيئة البحرية، وتحديد المسؤوليات وتوضيح المساءلة وسيكون من اللازم تقديم الدعم لتطوير النواتج. وينبغي مراعاة النقاط التالية لدى إنشاء أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية:

- أن تكون موجودة أو ملحقة بوكالة قائمة تتمتع باختصاص وخبرة واضحين يخولانها عقد ترتيبات مع وكالات وطنية وإقليمية ودولية؛
- أن تكون موجودة أو ملحقة بوكالة تتمتع بخبرة تامة في إدارة عملية علمية وتتمتع بصلات مناسبة بالأوساط العلمية.

خامسا – بناء القدرات

٤٩ – سيعتمد نجاح التقييم العالمي للبيئة البحرية على بناء القدرات على كل من الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والترتيبات الإقليمية المعمول بها إطارا قانونيا لبناء القدرات[٥]. ويكتسي العديد من جوانب هذه القدرات أهمية بالغة، بما في ذلك إنشاء نظام معلومات يستند إلى ملاحظات روتينية عن المحيطات، وعقد ترتيبات مؤسسية لتنسيق وتنظيم عمليات التقييم الإقليمية، والاستعانة بعلماء يتمتعون بالتدريب والخبرة الملائمين لإجراء عمليات تقييم متكاملة. ويشكل التطوير والتنفيذ المتواصلان للنظام العالمي لرصد المحيطات جانبا هاما من هذه القدرات ينبغي للتقييم العالمي للبيئة البحرية تشجيعه. ويوفر أيضا الدعم الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية إلى دراسات النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بناءَ القدرات على الصعيد الإقليمي. وينبغي أيضا للتقييم العالمي للبيئة البحرية أن يعمل مع المنظمات المانحة بغية حثها على تقديم الدعم لبناء القدرات، لا سيما في الدول النامية.

٥٠ – وينبغي للوكالات والكيانات وغيرها من مصادر التمويل أن تتعاون على دعم إنشاء صندوق استئماني طوعي للتقييم العالمي للبيئة البحرية (انظر الفقرة ٥٢) وذلك دعماً للدول النامية في هذا المشروع لبناء القدرات. لذا ينبغي لوظيفة بناء القدرات أن تكون سمة دائمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية وأن تفصل تبعا لاحتياجات كل منطقة.

سادسا – تمويل التقييم العالمي للبيئة البحرية لكي يتوفر له النجاح

٥١ – من ناحية المبدأ ثمة مهمتان تستلزمان التمويل بغية أداء أعمال التقييم العالمي للبيئة البحرية بنجاح. وتكمن المهمة الأولى في التكلفة المرتبطة بعمليات أمانة التقييم العالمي للبيئة البحرية وبتقرير (تقارير) التقييم العلمي العالمي، بما في ذلك توفير الدعم الضروري للأنشطة المرتبطة بها. أما المهمة الثانية فتتمثل في الاحتياج إلى تمويل جديد بغية بناء القدرات على إجراء التقييمات الوطنية والإقليمية في الدول النامية. وينبغي للتقييم العالمي للبيئة البحرية أن يستفيد إلى أقصى حد من برامج وعمليات التقييم البحري الجارية بحيث تغطي البرامج الحالية والمستمرة العديد من التكاليف المرتبطة بالتقييم العالمي للبيئة البحرية. ومن الواضح أن التقييم العالمي للبيئة البحرية سيحتاج إلى تمويل جديد بغية إدخال تحسين كبير على الوضع الراهن للتقييم البحري العالمي (انظر أيضا الجزء الثاني – جيم المتعلق بالاعتبارات الميزانوية).

---

(٥) ترد معلومات عن تدابير بناء قدرات المنظمات الدولية في ما يتصل بالمحيطات والبحار، بدءاً بتوفير الموارد المالية، في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، الوثيقة A/57/57، الفقرات ٥٧١-٦٣٩.

ألف – الصندوق الاستئماني الطوعي

٥٢ – ينبغي إنشاء صندوق استئماني طوعي للتقييم العالمي للبيئة البحرية، يسمح خصوصا بمشاركة الأفراد من الدول النامية في أنشطة التقييم العالمي للبيئة البحرية وبالمساعدة في بناء القدرات وفي إجراء التقييمات الإقليمية. وقد أثبت هذا الأمر جدواه إلى حد كبير بالنسبة للتقييمات العالمية الأخرى، وخصوصا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وبرنامج البحار الإقليمية. وينبغي للمساهمات في هذا الصندوق الاستئماني أن تكون مقدمة من فرادى الحكومات، ومن وكالات الأمم المتحدة، مع احتمال تقديمها من البنك الدولي أو مرفق البيئة العالمية وغيرهما من المؤسسات من خارج منظومة الأمم المتحدة. ويوصى بأن يُطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة في تنمية الصندوق الاستئماني الطوعي للتقييم العالمي للبيئة البحرية. ويمكن أيضا لكل من الوكالات الدولية أن تنشئ صناديق استئمانية للتقييم العالمي للبيئة البحرية.

باء – تعهدات الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة

٥٣ – من المهم إشراك جميع الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة المعنية بقضايا المحيطات في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية، فمن دون مساهمة كبيرة للوكالات التابعة للأمم المتحدة في حصص الصندوق، لا يرجح أن يُكتبَ النجاح للتقييم العالمي للبيئة البحرية. وهذه الطريقة هي الوحيدة التي تجعل من التقييم العالمي للبيئة البحرية عملية يشارك فيها الجميع وتجعل هذه الهيئات تشعر بأنها صاحبتها. وبالنسبة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة قد يعني هذا الأمر استمرارا أو توسيعا للأنشطة الحالية لتقييم البيئة البحرية، وإعادة تركيز الأنشطة الحالية على ما من شأنه الإسهام في التقييم العالمي للبيئة البحرية على نحو فعال، والإعارة أو سوى ذلك من أشكال إسهام الأفراد من حيث الوقت والجهود في التقييم العالمي للبيئة البحرية، وتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني الطوعي للتقييم العالمي للبيئة البحرية.

جيم – التعهدات الوطنية

٥٤ – بالإضافة إلى المساهمات المذكورة أعلاه في الصندوق الاستئماني الطوعي للتقييم العالمي للبيئة البحرية، ينبغي لفرادى الدول أن تسهم عبر عدد من الطرق الأخرى في تنفيذ التقييم العالمي للبيئة البحرية. كما ينبغي لحكومات الدول المتقدمة النمو أن تغطي بعض تكاليف المشاركة في أنشطة التقييم العالمي للبيئة البحرية. وينبغي كذلك للصندوق الاستئماني الطوعي أن يغطي تكاليف الخبراء القادمين من الدول النامية.

دال – التعهدات الخارجية

٥٥ – ينبغي أيضا السعي إلى توفير تمويل تنفيذ التقييم العالمي للبيئة البحرية من مصادر خارجية أخرى. وكان للبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية تاريخ حافل في تمويل الجهود الرامية إلى بناء القدرات في الدول النامية في مجالي حماية النظام الإيكولوجي البحري والسياسات المتعلقة بها. وينبغي أيضا التوجه إلى القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات، للحصول على مساهمات في عملية التقييم العالمي للبيئة البحرية.

المرفق ١

موجز الميزانيات الإرشادية[١]

مرحلة الإنشاء		
	مجموع التكلفة (لسنتين)	متوسط التكلفة السنوية
الأمانة	٩٩٠ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠
تقييم عمليات التقييم	٣٩٤ ٠٠٠	١٩٧ ٠٠٠
عمليات تقييم المواضيع (عمليتان في مرحلة البدء)	٢٢٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠
تحليل الاحتمالات	١٣٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠
مجموع تكلفة مرحلة الإنشاء	**١ ٧٣٤ ٠٠٠**	**٨٦٧ ٠٠٠**
بناء القدرات	لم تحدد بعد	
الدورة الأولى الممتدة ٥ سنوات		
الأنشطة العالمية		
	مجموع التكلفة (لخمس سنوات)	متوسط التكلفة السنوية
الأمانة	٢ ٤٧٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠
فريق الخبراء العلمي العالمي (اجتماعان في السنة)	٨٩٠ ٠٠٠	١٧٨ ٠٠٠
تحليل الاحتمالات/تقرير عن الآثار المترتبة على السياسات	١٧٠ ٠٠٠	٣٤ ٠٠٠
التقارير العالمية العلمية والمتعلقة بالسياسات: إنتاج وطباعة وتوزيع (٦ لغات)	٦٠٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
عمليات تقييم المواضيع (عمليتان بكل دورة)	٢٢٠ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠
مجموع تكلفة الأنشطة العالمية	**٤ ٣٥٥ ٠٠٠**	**٨٧١ ٠٠٠**
الأنشطة الإقليمية		
لكل منطقة:		
الاتصال الإقليمي	٤٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
فريق خبراء التقييم العلمي الإقليمي المتكامل (اجتماعات)	٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
تقرير عن الآثار المترتبة على السياسات الإقليمية المتكاملة/تحليل الاحتمالات	٥٥ ٠٠٠	١١ ٠٠٠
التقارير الإقليمية المتكاملة العلمية والمتعلقة بالسياسات: إنتاج وطباعة وتوزيع (لغة أو لغتان)	٣٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠
مجموع تكلفة الأنشطة الإقليمية (لكل منطقة)	**٥٣٥ ٠٠٠**	**١٠٧ ٠٠٠**
المجموع الكلي لتكلفة الأنشطة الإقليمية (٣٠ منطقة)	**١٦ ٠٥٠ ٠٠٠**	**٣ ٢١٠ ٠٠٠**
مجموع تكلفة الدورة الأولى الممتدة ٥ سنوات	**٢٠ ٤٠٥ ٠٠٠**[٢]	**٤ ٠٨١ ٠٠٠**
بناء القدرات	تحدد فيما بعد	

(١) التقديرات بدولارات الولايات المتحدة.

(٢) لم تدرج في الميزانية تكلفة المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة.

المرفق ٢

فريق الخبراء المنعقد عملا بالفقرة ٦٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٤٠، نيويورك، ٢٣-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤

ألف - المشاركون في الاجتماع

ممثلو الدول

السيدة كونستانس ك. أرفيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

د. أرخيو رودريغس دي ليون (إسبانيا)

د. إلبا خ. إسكوبار (المكسيك)

د. جي - هون هونغ (جمهورية كوريا)

السيد ماغنوس يوهانسن (آيسلند)

السيد هولخير ف. مارتنسن (الأرجنتين)

السيد محمود سامي (جمهورية مصر العربية)

د. أكيما أوميزاوا (اليابان)

ممثلون من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

د. جورج سيركِه (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)

د. سليف ديوب (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

د. ديفيد بوغ (اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو) - انتُخبَ رئيسا لفريق الخبراء

السيد دانيال د. دون نانجيرا (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)

السيدة مارغو فييروس (اتفاقية التنوع البيولوجي)

ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

السيد لورانس فولاجيمي أووسيكا (فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية)

د. بيليانا سيسين – سان (جامعة ديلاوير)

السيدة لي كيمبل (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة)

الأستاذ أندرو أ. روزنبرغ (المجلس الدولي للاتحادات العلمية)

د. مايكل سيسينوين (المجلس الدولي لاستكشاف البحار)

باء – ممثلون لم يتمكنوا من الحضور

مرشحون من قبل الدول

د. لورانس هاتشينغز (جنوب أفريقيا)

الأستاذ ريزارد كوتلينسكي (بولندا)

السيدة أنا ليوبالينا (الاتحاد الروسي)

السيد نيكولاي ميخائيلوف (الاتحاد الروسي)

السيدة جوينغ وانغ (جمهورية الصين الشعبية)

مرشحون من قبل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

د. باتريشيو برنال (اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو)

د. إيلينا ماناينكوفا (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)

الأستاذة جاكلين ماكغليد (الوكالة الأوروبية للبيئة)

جيم – استشاريون

الأستاذ روبرت أ. دوس (أستاذ الأوقيانوغرافيا وأستاذ العلوم الجوية، جامعة تكساس إيه آند إم، كولدج ستايشن، تكساس)

د. مايكل هوبر (رئيس فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية)